

د. ياسين محمد الجبوري(*)

الدعوى المباشرة في القانون المدني الأردني*

ملخص البحث

تعد الدعوى المباشرة من الوسائل المهمة بالنسبة للدائن في الحفاظ على الضمان العام له. إذ بموجبها يحق له أن يطالب المدين بما له في ذمة مدين المدين، باسمه ولحسابه دونما نيابة أو وساطة. وهي دعوى تتقرر بموجب نص قانوني خاص ومحدد، ويُمنح الدائن بموجبها حقاً في التقدم والأفضلية على الدائنين الآخرين للمدين. ثم أنها تحمي الدائن من تمسك مدين المدين بالدفوع في مواجهته. ونظراً لخصوصية الدعوى المباشرة فقد اختلف في تحديد طبيعتها القانونية، وقيلت فيها العديد من النظريات. إلا أن أقربها إلى الواقعة هي نظرية نص القانون.

والدعوى المباشرة من النظم القانونية المحددة التي لا توجد لها نظرية عامة لتطبيقها، وإنما لا بد من صدور نص خاص بها. ولذلك فإن تطبيقاتها في القانون الأردني محددة، ويعد أهم تطبيقين لها هما، ما جاء في نص المادة (٧٣) من

(*) أستاذ مشارك - جامعة العلوم الإسلامية العالمية - كلية الشريعة والقانون - قسم القانون المقارن - عمان - الأردن.
* أجيز للنشر بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١١.

قانون التجارة الأردني، وما جاء في نص المادة (١٥) من قانون العمل الأردني. أما ماعدا ذلك فهي حالات وتطبيقات محل شك ومنازعة بين شراح القانون المدني الأردني.

المقدمة

تعد الدعوى المباشرة وسيلة من الوسائل المهمة التي منحها القانون المدني والقوانين التي تدور في فلكه، كقانون التجارة وقانون العمل، وقانون التأمين الإلزامي، للدائن استثناءً وفي حالات خاصة ومحددة، في سبيل جبر وقسر المدين على تنفيذ الالتزامات التي ترتبت في ذمته لصالح دائنه. ورغم خاصيتها هذه وميزتها، إلا أنها لا يمكن عداها من قبيل الوسائل المتاحة للدائن دائماً، وإنما هي تمنح للدائن الذي يرتبط حقه وحق مدينه في مواجهة الغير ارتباطاً وثيقاً، ويتصل هذا بذاك صلة وثيقة محكمة، بشرط ورود نص قانوني يجيزها ويحكمها. وقلما يوجد مثل هذا النص؛ لأن الدعوى المباشرة تعد دعوى استثنائية، تحتاج إلى نص قانوني محدد، وهي لم ترد بنظرية عامة لها شروطها وأحكامها. ثم أنه إذا كان المطلوب هو الاعتراف بحق الشخص المدين في مواجهة الغير (مدين المدين) ولم تقم شروط توقيع الحجز على ما للمدين لدى مدين المدين، فإن الدعوى غير المباشرة هي الوسيلة التي يمكن اعتمادها من قبل الدائن للرجوع على مدينه بما لهذا المدين لدى الغير (مدين المدين) من حق. بمعنى أن رجوع الدائن على مدين المدين يفترض فيه أن يتم بموجب دعوى غير مباشرة عندما تتوافر شروط تلك الدعوى، وهنا يدخل نتاج الدعوى في ذمة المدين تمهيداً للتنفيذ عليه. وعندئذ لا